

## واقع وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر ومتطلبات ترقيتها

### *The reality of electronic payment methods in Algeria and the requirements for their development*

عمار زودة<sup>1\*</sup> ، عبد الغاني بن علي<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة باتنة 1 (الجزائر)، ammar.zouda@univ-batna.dz

<sup>2</sup> جامعة باتنة 1 (الجزائر)، abdelghani.benali@univ-batna.dz

تاريخ الاستلام: 2023/09/01 تاريخ قبول النشر: 2023/12/06 تاريخ النشر: 2023/12/31

#### المخلص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة واقع وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر من خلال دراسة تحليلية خلال الفترة 2016-2022، بغيت الكشف عن أهم العقبات التي تحول دون تطورها، ثم عرض بعض السبل الكفيلة لترقية نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر. ليتم التوصل إلى أن وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر مازالت في مراحلها الأولى مقارنة بالدول الرائدة في هذا المجال، اما بخصوص متطلبات ترقية الدفع الإلكتروني في الجزائر توصلنا من خلال الدراسة إلى وجوب الإسراع في تحديث وتطوير البنى التحتية التكنولوجية وتحديث النظام المصرفي إضافة إلى ضرورة توفير مناخ ومحيط قانوني آمن للمتعاملين.

**الكلمات المفتاحية:** وسائل الدفع الإلكتروني؛ النظام المصرفي؛ البطاقة البنكية.

تصنيف JEL: G20، L81.

#### Abstract:

This research paper aims to study the current state of Electronic Payment Methods in Algeria through an analytical study spanning the period from 2016 to 2022. The goal is to identify the main obstacles hindering its progress and propose potential solutions to enhance the electronic payment system in Algeria. The findings indicate that electronic payment methods are still in their early stages compared to leading countries in this field. Regarding the requirements for advancing electronic payments in Algeria, the study highlights the necessity of swiftly updating and developing the technological infrastructure, modernizing the banking system, and providing a secure environment for users.

**Keywords:** Electronic Payment Methods; banking system; Bank card.

**Jel Classification Codes:** G20, L81.

\* المؤلف المرسل: عمار زودة

## 1. مقدمة:

أدى تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى ظهور أساليب جديدة في التعاملات الاقتصادية، حيث أصبحت المعاملات التجارية بين الأفراد والمؤسسات تؤدي بطريقة آلية وذلك من خلال توفير إمكانية القيام بعمليات الدفع المباشر دون الحاجة لحمل السيولة النقدية وهذا ما يعرف بالتجارة الإلكترونية. وهنا أصبح من الضروري على البنوك التجارية تبني الأنظمة العصرية التي تلائم نشاطها التجاري وخاصة وسائل الدفع الإلكترونية التي فرضت نفسها اليوم في تحديد المستقبل الاقتصادي للدول، فقد أتت لتحل محل وسائل الدفع التقليدية التي أصبحت لا تف بالغرض فحاجة الزبائن والمستهلكين إلى وسيلة دفع تمتاز باختصارها للزمن والمسافات واختزالها للتكاليف أوجب توفير هذه التقنيات الحديثة في الدفع. كما أن الجزائر كغيرها من الدول التي تسعى لمواكبة هذه التطورات من خلال العمل المستمر لاعتماد التقنيات البنكية الحديثة العديد في قطاعاتها، وهذا نتيجة سعيها إلى إصلاح جهازها المصرفي وتحديث أنظمة مدفوعات.

من خلال ما سبق يمكن حصر إشكالية ورقتنا البحثية في السؤال الرئيس التالي: ما هو واقع وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وفيما تتمثل متطلبات ترقيتها؟. حيث سيتم مباشرة العمل على الدراسة من منطلق الفرضية التي تنص على أنه رغم كل ما تبذره الجزائر من جهود في سبيل تطوير قطاعها المصرفي بصفة عامة ووسائل الدفع الإلكتروني بصفة خاصة، إلا أنها لم تصل بعد للمستوى الذي يسمح لها بمواكبة البنوك الكبرى في العالم. حيث تستهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الدفع الإلكتروني في الجزائر والكشف عن أهم العقبات التي تحول دون تطوره، ثم عرض بعض السبل الكفيلة بالنهوض بنظام الدفع الإلكتروني في الجزائر.

## 2. الاطار النظري لوسائل الدفع الإلكتروني:

**1.2 تعريف وسائل الدفع الإلكتروني:** تمثل وسائل الدفع الإلكتروني كل وسائل السداد غير التقليدية (النقود الورقية، الشيكات...) والتي تعتمد اساسا على الوسائط الرقمية فكل عملياتها تعالج إلكترونيا. ويمكن إعطاء مفهوم شامل عن وسائل الدفع الإلكتروني باعتبارها تمثل "عملية تحويل الأموال، هي في الأساس ثمن لسلعة أو خدمة بطريقة

رقمية، أي باستخدام أجهزة الكمبيوتر، وإرسال البيانات عبر خط تلفوني أو شبكة ما أو أي طريقة لإرسال البيانات" كما تعرف بأنها "وسيلة إلكترونية كبطاقة أو ذاكرة كمبيوتر بها قيمة نقدية مخزنة بطريقة إلكترونية، مقبولة كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها، يتم وضعها في متناول المستخدمين كبديل عن العملات النقدية التقليدية وذلك بهدف إحداث تحويلات إلكترونية لمدفوعات ذات قيمة محددة (سمالي و البحري، 2021).

**2.2 خصائص وسائل الدفع الإلكتروني:** لوسائل الدفع الإلكتروني خصائص يمكن تلخيصها فيما يلي: (مولفوعة، 2017، صفحة 488) (بلعة و قيمش، 2021، صفحة 85)

- يتسم الدفع الإلكتروني بالطبيعة الدولية باعتباره وسيلة مقبولة في جميع الدول حيث يتم استخدامه لتسوية حساب المعاملات التي تتم عبر فضاء الكتروني بين المستخدمين، في كل انحاء العالم.

- يتم الدفع باستخدام النقود الإلكترونية والتي تمثل قيمة نقدية تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية أو الذاكرة الرئيسية للمؤسسة التي تهيمن على إدارة عميلة التبادل.

- يقوم الدفع الإلكتروني على الاعتبار الشخصي غير قابلة للتداول، فلا يمكن استعمال البطاقة إلا من طرف حاملها، لأنها تحتوي على معلومات متعلقة بالحامل منها مرئية مقروءة على البطاقة، وأخرى غير مرئية مشفرة في الشريط المغناطيسي

- ويتم الدفع الإلكتروني بأحد الأسلوبين، الأول من خلال نقود مخصصة سلفا لهذا الغرض، ومن ثم الدفع لا يتم الا بعد الخصم من هذه النقود، أما الأسلوب الثاني من خلال البطاقات البنكية العادية، حيث لا توجد مبالغ مخصصة مسبقا لهذا الغرض، بل إن المبالغ التي يتم السحب عليها بهذه البطاقات قابلة للسحب عليها بوسائل أخرى كالشيك لتسوية أي معاملة.

**3.2 مزايا وعيوب وسائل الدفع الإلكترونية:** يترتب على استخدام وسائل الدفع الإلكترونية مجموعة من المزايا تقابلها مجموعة من العيوب والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

## الجدول 1: مزايا وعيوب وسائل الدفع الإلكترونية

الجهات	المزايا	العيوب
حامل البطاقة	- سهولة و يسر الاستخدام. - الأمان وتفادي السرقة و الضياع. - توفير فرصة الحصول على الإئتمان المجاني لفترة محددة . - إتمام الصفقات فوريا بمجرد ذكر رقم البطاقة.	- زيادة الاقتراض والإنفاق بما يتجاوز القدرة المالية. عدم سداد حامل البطاقة قيمتها في الوقت المحدد يترتب عنه وضع اسمه في القائمة السوداء.
التاجر	- تعد أقوى ضمان لحقوق البائع. - تسهم في زيادة المبيعات. - نقل عبء متابعة ديون الزبائن إلى عائق البنك والشركات المصدرة.	- قد تؤدي مخالفاته أو عدم التزامه بالشروط الى الغاء البنك التعامل معه ووضع اسمه في القائمة السوداء وما يترتب على ذلك من صعوبات في ممارسة نشاطه التجاري.
مصدر البطاقة	- تعزيز الارباح من خلال الفوائد والرسوم والغرامات.	- خطر تعثر سداد حاملي البطاقات المديون المستحقة عليهم. - تحمل البنك المصدر نفقات ضياعها.

المصدر: (الطائي، 2019، صفحة 185).

4.2 أنواع وسائل الدفع الإلكترونية وطرق حمايتها: لقد تعددت وسائل الدفع الإلكترونية وفقا للتطور التكنولوجي الذي نشهده اليوم ومن هذا المنطلق سوف نتطرق في هذا العنصر إلى أهم وسائل الدفع الإلكترونية.

1.4.2 الشيكات الإلكترونية (ELECTRONIC CHECKS): تعتمد فكرة الشيكات الإلكترونية على وجود وسيط يقوم بإجراء عملية التخليص (clearing) وهي تقوم مقام الشيكات العادية، وتتميز في أنها تتمشى مع الواقع الحالي من كونها شيكات إلكترونية يتم كتابتها وتوقيعها عبر شبكة الإنترنت أي تحويل الشيك المكتوب على ورق عادي إلى شيك مكتوب علي مستند إلكتروني وذلك دون أدنى تكلفة (بن نقي و شعني، 2017، صفحة 136).

**2.4.2 التحويلات الإلكترونية (ELECTRONIC TRANSFERS):** هي عملية يتم بموجبها منح الصلاحية لبنك ما للقيام بحركات التحويلات المالية الدائنة والمدينة إلكترونيا من حساب بنكي إلى حساب بنكي آخر؛ أي أن عملية التحويل تتم الكترونيا عبر الهاتف وأجهزة الكمبيوتر عوضا عن استخدام الأوراق، فهي عملية يتم بموجبها نقل مبلغ معين من حساب إلى آخر عن طريق تقييده في الجانب المدين للأمر والجانب الدائن للمستفيد سواء أتم هذا التحويل بين حسابين مختلفين في نفس البنك أم في بنكين مختلفين (مرباح و عيسات ، 2020، صفحة 125).

**3.4.2 النقود الإلكترونية (ELECTRONIC CASH):** يمكن تعريفها بأنها قيمة نقدية مخزنة بطريقة إلكترونية على وسيلة إلكترونية كبطاقة أو ذاكرة الكمبيوتر ومقبولة كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها، ويتم وضعها في متناول المستخدمين لاستعمالها كبديل عن العملات النقدية والورقية، ذلك بهدف إحداث تحويلات إلكترونية لمدفوعات ذات قيمة محددة، ودون ارتباطها بحساب بنكي. وقد تكون النقود الإلكترونية بطاقة ذكية يمكن تثبيتها على الكمبيوتر أو تكون قرصا مرنا يمكن إدخاله في فتحة القرص المرن في الكمبيوتر الشخصي، ليتم نقل القيمة منه وإليه عبر الإنترنت. والبطاقة الذكية مزودة بشريحة حوسبية قادرة على تخزين بيانات تعادل 500 ضعف مما تخزنه البطاقات البلاستيكية الممغنطة. ويمكن استخدامها عبر الإنترنت وفي نقاط البيع (المصري، 2015، صفحة 297).

**4.4.2 المحافظ الإلكترونية (ELECTRONIC WALLET):** هي وسيلة آمنة مشفرة وحديثة تسهل الدفع الإلكتروني حيث يقوم حاملها، باستبدال قيمة معينة من النقود الكلاسيكية مقابل ما يساويها من النقود الإلكترونية وذلك على مستوى بنكه، والتي على أساسها يتم شحن الرقاقة الإلكترونية، حيث يمكن إعادة شحن هذه الرقاقة بنفس الطريقة بعد نفاذ هذه القيمة (قطاف، 2021، صفحة 310).

**5.4.2 البطاقات الذكية (SMART CARDS):** إن البطاقة الذكية عبارة عن بطاقة تحوي معالجا دقيقا، يسمح بتخزين الأموال من خلال البرمجة الأمنية المطلوبة. وتستطيع هذه البطاقة التعامل مع بقية الحواسيب، ولا تتطلب تفويض، أو تأكيد صلاحية البطاقة،

من أجل نقل الأموال من المشتري إلى البائع وإن القدرة الاتصالية للبطاقات الذكية تمنحها أفضلية على الشريط المغناطيسي، أو الممغنط لبطاقات القيمة المخزونة التي يتم تمريرها على قارئ البطاقات. وإن المعالجات الموجودة في البطاقات الذكية تستطيع أن تتأكد من سلامة كل معاملة من الخداع. فعندما يقدم صاحب البطاقة بطاقته إلى البائع، فإن المعالج الدقيق، الموجود في مسجل النقد الإلكتروني للبائع يتأكد من جودة البطاقة الذكية من خلال قراءة التوقيع الرقمي المخزون في معالج البطاقة. ويتم تكوين هذا التوقيع الرقمي من خلال برنامج خاصة تسمى بالخوارزمية الشفرية (فنديجي، 2015، صفحة 204).

**6.4.2 البطاقات البنكية (BANK CARDS):** يمكن تعريف البطاقة البنكية بأنها عبارة عن بطاقة مغناطيسية يستطيع حاملها استخدامها في شراء معظم احتياجاته و أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات دون الحاجة لحمل مبالغ كبيرة، حيث أنها أداة مصرفية للوفاء بالالتزامات تصدرها مؤسسة مالية لشخص طبيعي أو اعتباري من أجل سحب النقود أو من أجل شراء سلع وخدمات مع التزامه بالسداد وبالشراء وبالقواعد المحددة في العقد المبرم بينهما، باستخدام الموزعات الآلية للأوراق النقدية، الشبائيك الآلية، أجهزة الدفع الإلكتروني، وعبر الإنترنت (بوعتلي، 2022، صفحة 87). وهناك عدة أنواع من هذه البطاقات البنكية نذكر منها ما يلي:

- بطاقات الإئتمان (Credit Cards) (CC)؛
- فيزا العالمية (Visa international)؛
- أمريكيان إكسبريس (American Express)؛
- ماستر كارد العالمية (master carde international).

### 3. هيكل النظام المصرفي وواقع الدفع الإلكتروني في الجزائر:

**1.3 هيكل النظام المصرفي الجزائري:** حسب ما صدر عن الموقع الرسمي لبنك الجزائر فإن المصارف والمؤسسات المالية المعتمدة الى غاية ديسمبر 2020 تمثلت في 20 مصرفا و 8 مؤسسة مالية، تقع كل مقراتها في الجزائر العاصمة، تضم تشكيلة مختلطة من المؤسسات المالية والمصرفية المخولة لها ممارسة النشاط في الساحة المصرفية الجزائرية (جيدال، 2022، صفحة 24)، وهي كالتالي:

- ست مصارف عمومية من بينها صندوق التوفير.
- 14 مصرفا خاصا برؤوس أموال أجنبية ومصرف واحد برؤوس أموال مختلطة.
- 3 مؤسسات مالية من بينها اثنتان عموميتان.
- 5 شركات للاعتماد الإيجاري منها اثنتان خاصتان.
- تعاضدية للتأمين الفلاحي معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية والتي أخذت في نهاية 2009 صفة مؤسسة مالية.

تعمل المنظومة المصرفية السابقة على ادارة شبكة مختلفة من الوكالات الموزعة على ربوع الجزائر كما يبينها الجدول التالي:

الجدول 2: تطور عدد وكالات المصارف والمؤسسات المالية في الجزائر (2017-)

(2021)

2021	2020	2019	2018	2017	
1 603	1 575	1 551	1 525	1 501	أ- المصارف
1 202	1 185	1 172	1 155	1 142	البنوك العمومية
401	390	379	370	359	البنوك الخاصة
97	96	91	92	94	ب- المؤسسات المالية
79	79	75	76	77	المؤسسات المالية العمومية
18	17	16	16	17	المؤسسات المالية الخاصة
1 700	1 671	1 642	1 614	1 595	ج- المجموع

المصدر: (التقرير السنوي 2021: التطور الاقتصادي والنقدي، 2022، صفحة 50).

المسجل والملاحظ من بيانات الجدول أن مجموع الوكالات المصرفية والمالية في الجزائر، عددها يتزايد بوتيرة منخفضة في حدود متوسط 25 وكالة جديدة سنويا، وجلبها تابعة للمصارف ذات الطابع العمومي خاصة، حيث نلاحظ بلوغ عدد الوكالات إجمالا عام 2021 نحو 1700 وكالة بزيادة مقدارها 1.7% مقارنة بالعام الماضي، متضمنة لزيادة وكالة واحدة فقط تابعة للمؤسسات المالية، والباقي تابعة لفئة المصارف.

وحسب آخر الإحصائيات الواردة من بنك الجزائر في تقريره لعام 2022، عرفت نسبة السكان العاملين الى شبائيك الوكالات المصرفية انخفاضا طفيفا في 2021، ما يعادل شباك مصرفي لكل 7293 شخص في سن العمل مقابل 7247 شخص في 2020، اما فيما يتعلق بمركز الصكوك البريدية، فيضم في نهاية عام 2021، 4055 وكالة موزعة على كامل التراب الوطني. أي ما يعادل مؤسسة بريدية واحدة لكل 3057 شخص عامل. اجمالا، ارتفع عدد وكالات كل من المصارف ومركز الصكوك البريدية إلى 5658 وكالة، لتسجل نسبة السكان العاملين الى الوكالات انخفاضا طفيفا، أي ما يعادل وكالة واحدة لكل 2191 شخص في 2021 مقابل 2177 شخص في 2020. و في نهاية 2021، حيث بلغ إجمالي الحسابات النشطة المسجلة بالدينار العام 11.56 مليون حساب في 2021 مقابل 11.61 مليون حساب في 2020. منها 11% ترجع لأشخاص معنوية نسبة 11% ، والباقي تعود لأشخاص طبيعية. في حين بلغ عدد الحسابات المصرفية النشطة بالعملة الصعبة 4.16 مليون حساب في عام 2021 مقابل 4.12 مليون حساب في عام 2020، وهو ما يمثل ارتفاعا طفيفا يقدر بـ 0,90%، تمثل الأشخاص المعنوية نسبة 0,72% من إجمالي هذه الحسابات أما الباقي يمتلكه أشخاص طبيعيين.

### 2.3 الدفع الإلكتروني في الجزائر:

في إطار تحديث وعصرنة القطاع المالي والمصرفي وبالأخص أنظمة الدفع والسحب والتحويلات المالية، قامت الدولة الجزائرية بمحاولة إدخال التكنولوجيا في جميع معاملاتها المصرفية لمواكبة هذه العصرنة، حيث بادر بنك الجزائر منذ حوالي 20 سنة بالتعاون مع وزارة المالية وبمساعدة البنك العالمي في مباشرة عملية إنجاز نظم دفع إلكترونية ودمجها في نظامها المصرفي.

### 1.2.3 مكونات مشروع تطوير نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر:

هو أول مشروع لتطوير نظام الدفع في الجزائر بدأ خلال عامي 2001/2002 وكان يهدف لتطوير وتحديث النظام المالي وتبناه بنك الجزائر، وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، واستفادت الجزائر لتطبيق هذا المشروع بـ 16,5 مليون دولار أمريكي



كمساعدة من البنك العالمي (مقدم، 2018، صفحة 178). ومن أهم ما جاء في إطار تحديث نظام الدفع في الجزائر ما يلي:

-نظام الجزائر للتسوية الفورية (ARTS): يعد نظام آر تس من بين الأنظمة التي تستعملها البنوك وهو نظام جديد للدفع، كما أنه يهدف إلى تحسين الخدمة المصرفية لاسيما من حيث أنظمة الدفع وذلك لمواكبة المعايير الدولية كما يرمز لهذا النظام دوليا بـ (RTGS) اختصار Real Time Gross Settleme. وتم تحديده بمقتضى النظام رقم 04-05 الصادر في 13 أكتوبر 2005 وهو نظام دفع ما بين البنوك للمبالغ الكبيرة والمستعجلة التي تفوق قيمتها عشرة ملايين دينار، وهو نظام تسوية المبالغ الإجمالية في الوقت الحقيقي، يتم فيه سير التحويلات بصفة مستمرة، فورا وبدون تأجيل، وعلى أساس إجمالي، أي أن هذا النظام يتيح بطريقة إلكترونية آمنة نقل وتحويل مبالغ مالية من حساب بنكي إلى آخر بسهولة، حيث تتم المدفوعات في نفس اليوم وبنفس القيمة دون إلغاء أو تأخير (دراجي و بن دعاس، 2016، صفحة 3).

-نظام المقاصة الإلكترونية (ATCI): نظام ATCI هو اختصار للتسمية - Algérie Télé- Compensation Interbancaire، حسبما ورد بالتعريفات المدرجة بملحق النظام 05-06 فهو عبارة عن نظام جزائري للتسديدات الخاصة بالجمهور العريض وهو نظام آلي وغير مادي لأوامر الدفع المسددة عن طريق المقاصة صكوك، تحويل، اقتطاع، عمليات السحب والدفع بالبطاقات البنكية، وذلك باستعمال الوسائل والتكنولوجيات الحديثة كالماسحات الضوئية والبرمجيات المختلفة، ويمثل هذا النظام القسم الثاني من أنظمة الدفع المتطورة بعد نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل ARTS اللذين تم إنشائهما وفق المعايير الدولية وهذا بهدف تحسين جودة وسرعة تسوية الحقوق المالية بين زبائن البنوك من خلال آلية المقاصة الإلكترونية. وقد دخل نظام المقاصة الإلكترونية العمل في ماي 2006، وكانت البداية بمعالجة الشيكات ثم أدخل تدريجيا باقي وسائل الدفع، والملاحظ حسب ما ورد بتقرير بنك الجزائر أن عدد العمليات التي تمت معالجتها في إطار هذا النظام هي في تزايد مستمر وبشكل لافت بالنسبة لكل وسائل الدفع، وأن حالات عدم قبولها في نظام المقاصة تضاءلت كثيرا، وهو ما يعطي الانطباع

على درجة أهمية وفعالية نظام المقاصة الإلكترونية عن بعد (بن مختار، 2022، صفحة 12).

- إنشاء شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك **SATIM**: أنشأت شركة SATIM برأسمال قدره 267 مليون دينار جزائري، فهي شركة تضم مساهمة معظم البنوك العمومية الجزائرية في رأسمالها. جاء إنشاء هذه الشركة بغرض أداء مجموعة من المهام الأساسية والضرورية التي تحقق السير الفعال للتعاملات وتتمثل هذه المهام في تطوير وسائل الدفع الإلكترونية، المشاركة في تنفيذ وتطوير المنتجات المصرفية الإلكترونية، تخصيص الشيكات وبطاقات الدفع والسحب النقدي، تدعم البنوك في تنفيذ وتطوير المنتجات المصرفية الإلكترونية، أيضا تأخذ على عاتقها كل ما يخص تسيير الهياكل والوسائل التقنية الخاصة بالنقد الآلي (بطاقات موزعات، آلية نهائيات إلكترونية، تعاملات)، إضافة إلى المشاركة في التعريف بالمبادئ والقواعد الخاصة بالعمليات التي تتم بواسطة البطاقات البنكية وكذا وضع قوانين وأسس التسيير وأسعار المنتجات النقدية، تسمح بتشغيل عمليات الدفع على مستوى الدفع الإلكتروني TPE، أو السحب على مستوى الموزعات الآلية للأوراق النقدية DAB التي تتم على المستوى الوطني بواسطة بطاقات وطنية، إجراء عمليات المقاصة بصفقات السحب بين المصارف وتأمين تبادل التدفقات المالية، ومن أهم المشاريع المنجزة من قبل هذه الشركة هو مشروع البطاقة البنكية المشتركة (CIB) بين عدد من البنوك ومشروع بطاقة الدفع الوطنية (بورايو، 2018، الصفحات 373-375).

- إنشاء مجمع النقد الآلي **GIE Monétique**: يعد إنشاء نظام دفع إلكتروني فعال إحدى أولويات السلطات العمومية الجزائرية. وهي إحدى أدوات تحديث النظام المصرفي، مثل نظام المقاصة عن بعد لأدوات الدفع بالتجزئة، وقد دعم إنشاء مجمع النقد الآلي (GIE Monétique) في جون 2014 هذا النهج الاستراتيجي من خلال تنظيم عمليات الدفع الإلكتروني بين المصارف وتحديد مهام وصلاحيات جميع اللاعبين في هذا النظام. كما أنها مسؤولة عن ضمان التعامل بين البنوك في نظام الدفع الإلكتروني وقابلية التشغيل البيئي مع الشبكات المصرفية الإلكترونية المحلية أو الدولية. تتكون GIE Monétique من 19 عضوا، منها 18 بنكا بين عمومي وخاص إضافة إلى مؤسسة بريد الجزائر.

ويشارك فيها بنك الجزائر كعضو غير منتسب لضمان أمن أنظمة ووسائل الدفع وكذا إنتاج وملاءمة المعايير المطبقة في هذا المجال (GIEMonétique، 2023).

### 2.2.3 البطاقة البنكية CIB في الجزائر:

بطاقة السحب CIB هي بطاقة ما بين البنوك، يتم التعرف عليها بشعار ما بين البنوك CIB، واسم وشعار البنك المصدر. تحتوي على معالج دقيق يسمى "رقاقة" التي توفر الأمن في سياق عمليات الدفع. كما تتيح لحاملها يسمى "حامل البطاقة" لدفع ثمن المشتريات من تجار التجزئة المختلفة مثل الفنادق والمطاعم والمحلات التجارية والسوبر ماركت والصيدليات، هذا وتعتبر وسيلة الدفع المحلية وقبول السحب بين البنوك والمسوقين عبر شبكة بين البنوك والصيرفة الالكترونية وأجهزة الصراف الآلي المثبتة على جميع الأراضي الوطنية (مسعودي، 2016، صفحة 176)، وحسب احصائيات موقع جيومنتيك لعام 2022، عدد بطاقات CIB المتداولة بالجزائر بلغت 15.34 مليون بطاقة، منها 11.59 مليون بطاقة ذهبية والباقي بطاقات مصرفية، وهي نوعان:

- البطاقات المحلية: وتضم كلا من:

- البطاقة الكلاسيكية **CLASSIQUE**: تعرض بطاقة الكلاسيكية خدمات الدفع بين البنوك والسحب. وتستخدم وفق المعايير والشروط التي يضعها كل بنك.

- البطاقة الذهبية **GOLD**: تعرض بمزايا ومواصفات اعلى من البطاقة الكلاسيكية ضمن المعايير المنصوص عليها لكل بنك؛ بالإضافة إلى الدفع نقدا وبطاقة السحب.

- البطاقات الدولية: وتتمثل أساسا في بطاقة فيزا **VISA** والتي تعتبر بطاقة دولية تعمل على تسهيل المعاملات الخاصة بالمبادلات التجارية، موجهة لأصحاب الحسابات بالعملة الصعبة، حيث يمكنهم الدفع أو سحب أموالهم في أي مكان في العالم حسب شركة فيزا وهي نوعان:

- بطاقة **VISA CLASSIQUE**: يمنح هذا النوع من البطاقات للعملاء الذين لديهم رصيد من العملة الصعبة أكبر أو يساوي 1500 أورو على أن لا يتعدى عدد عمليات السحب في اليوم أربع عمليات.

- بطاقة **VISA GOLD**: يمنح هذا النوع من البطاقات للعملاء الذين لديهم رصيد من العملة الصعبة أكبر أو يساوي 5000 أورو على أن لا يتجاوز عدد عمليات السحب في اليوم الواحد سبع ساعات.

- بطاقة الماستر **MASTER CARD**: هي بطاقة عالمية تصدر بالتعاون مع مؤسسات اقتصادية مختلفة، وتوزع تحت العلامة التجارية "ماستر كارد" الأمريكية، وهي لا تختلف عن بطاقة فيزا، باستثناء تعاملها بالعملة الدولار الأمريكي.

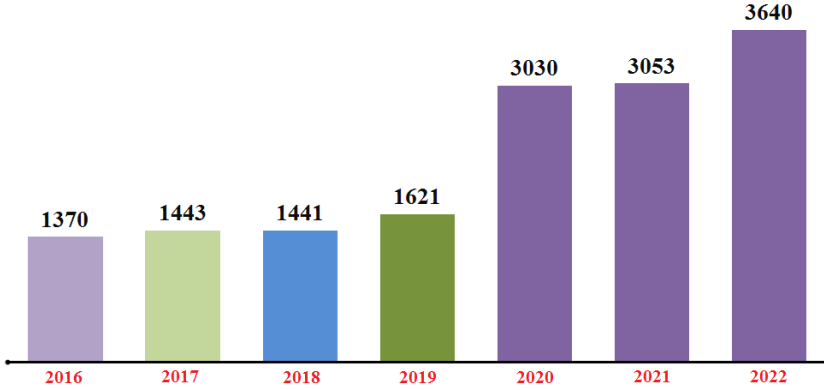
### 3.2.3 الوسائل المستخدمة في نظام الدفع الإلكتروني:

هناك مجموعة من المنتجات والخدمات البنكية المتاحة على مستوى البنوك الجزائرية، والتي تعمل على عصنة التعاملات ونظم الدفع الإلكترونية في الجزائر وللوصول إلى هذه الخدمات يمكن استعمال:

- الموزع الآلي للأوراق النقدية (**DAB**): الموزع أو الصراف الآلي عبارة عن جهاز يتم تثبيته بواسطة مؤسسات الائتمان أو مراكز الشيكات البريدية أو بواسطة جهات إصدار البطاقات الرئيسية. يتيح هذا الجهاز، من خلال البطاقة، إجراء عمليات السحب النقدي والاطلاع على الرصيد على مدار 24 ساعة في اليوم و7 أيام في الأسبوع، مع سهولة التعامل والأمان التام للمعاملات. الحد الأقصى للمبلغ المصرح به للسحب محدد بشكل عام يوميًا، ويعتمد بشكل أساسي على نوع البطاقة ودخل حاملها، يطلق على هذا الجهاز أيضًا اسم (ATM (Automated Telle Machine (Benmadani, 2022, p. 803). يمكن ملاحظة تطور عدد الموزعات الآلية للأوراق النقدية (الصراف الآلي) العاملة بين البنوك خلال الفترة 2016-2022، من خلال الشكل التالي، والملفت للانتباه خاصة خلال ثلاث السنوات الأخيرة عدد هذه الأجهزة ارتفع تقريبًا بمعدل الضعف مقارنة ببقية السنوات، أين بلغ عددها 3640 جهاز نهاية عام 2022، ويرجع ذلك إلى جانحة

كورونا واجراءات الحجر التي تستدعي اعتماد هذه الأجهزة، ويدل هذا التقدم على أن شركة SATIM بذلت جهوداً لتغطية كامل التراب الوطني من أجهزة الصراف الآلي، من أجل تسريع تطوير نظام الدفع الإلكتروني بين البنوك.

الشكل 1: تطور عدد الموزعات الآلية DAB (2016-2022)

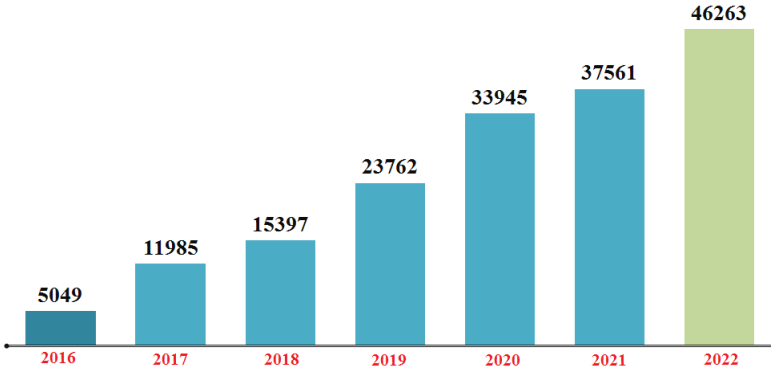


المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على (GIEMonétique، 2023).

- الشبكة الأوتوماتيكي للأوراق (GAB): الشبكة الأوتوماتيكي عبارة عن جهاز آلي يتم تركيبه داخل فروع أو وكالة البنك. فهو يتيح، بالإضافة إلى العمليات التي يقوم بها DAB، إمكانية إجراء عمليات أخرى مثل الاطلاع على الرصيد، وطلب دفتر شبكات، وطباعة RIB، وإيداع النقد، وأخيراً تحويل الأموال من حساب إلى آخر (Benmadani، 2022، p. 804).

- محطات الدفع الإلكترونية (TPE): هو جهاز مثبت لدى التجار المتعاقدين في هذه الخدمة تسمح تلك الأجهزة لحامل البطاقة بأداء أنواع مختلفة من المعاملات (شراء، دفع الفواتير،....)، ويمكن أن يتم المعاملات على الخط مع طلب الترخيص إلى مزود الخدمة أو غير المتصل كما أنها توفر المعالجة الآمنة والسريعة والفعالة (مسعودي، 2016، صفحة 160). الشكل الموالي يوضح تطور عدد أجهزة TPE الموزعة منذ اطلاق خدمة الدفع الإلكتروني خلال الفترة 2016-2022.

## الشكل 2: تطور عدد محطات الدفع الالكتروني TPE (2016-2022)



المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على (GIEMonétique، 2023).

يظهر جليا من خلال بيانات الشكل بأن عدد محطات الدفع الالكتروني في الجزائر يتزايد سنويا بمعدلات متقاربة، حيث بلغ عددها عام 2022 نحو 46263 محطة بمعدل زيادة 23% عن العام الماضي، والجدير بالذكر أن هذا العدد من المحطات يعتبر ضئيلا إذا ما قورن بحجم الفضاءات التجارية والمرافق العمومية التي يقصدها المستهلك، ما ينتج عنه عديد الأزمات على المستوى الاقتصادي وهو ما لاحظناه خلال فترة جائحة كورونا الماضية أيضا خلال فترات المناسبات، والتي غالبا ما ينجر عنها أزمة سيولة تؤثر بشكل مباشر على الحياة اليومية للمواطن.

#### 4.2.3 تحليل تطور حجم وقيمة التعاملات بواسطة وسائل الدفع الإلكتروني:

اضافة إلى الاحصائيات السابقة التي تم من خلالها التعرف على عدد أجهزة الدفع الالكتروني الموزعة على التراب الوطني، وحتى نستطيع تتبع حجم وقيمة التعاملات المنجزة بواسطة هذه الأجهزة، سنعتمد على المؤشرات التالية:

#### - تطور عدد وقيمة عمليات الدفع عبر الانترنت خلال الفترة (2016-2022):

منذ أكتوبر 2016، بدأ الدفع عبر الإنترنت ببطاقة CIB رسميا في الجزائر. وفي مرحلة أولى، تم فتح الخدمة أمام كبار المتعاملين كشركات الكهرباء والغاز والمياه ومتعاملي الهاتف النقال، وشركات التأمين والنقل الجوي وبعض الإدارات. واليوم، هناك

370 متعامل عبر الويب هم أعضاء في نظام الدفع عبر الإنترنت عن طريق بطاقة ما بين البنوك CIB. وحتى نهاية عام 2022، بلغ العدد الإجمالي للمعاملات منذ إطلاق الدفع عبر الإنترنت تقريبا 27.4 مليون معاملة، منها 9 مليون معاملة تمت خلال عام 2022 مقابل قيمة 18151 مليون دج، فيما يلي يظهر الجدول تطور عدد وقيمة معاملات الدفع عبر الإنترنت حتى نهاية عام 2022:

الجدول 3: تطور عدد وقيمة عمليات الدفع عبر الأنترنت (2016-2022)

العام	عدد المعاملات (عملية)	قيمة المعاملات (مليون دج)	التغير في قيمة المعاملات
2016	7 366	15,00	-
2017	107 844	267,99	▲ 238%
2018	176 982	332,59	▲ 24%
2019	202 480	503,87	▲ 51,5%
2020	4 593 960	5 423,72	▲ 976,4%
2021	7 821 346	11 176,47	▲ 106%
2022	9 048 125	18 151,10	▲ 62,4%

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على (GIEMonétique، 2023).

من خلال تتبع أرقام الجدول نلاحظ جليا القفزة النوعية التي سجلت في عمليات الدفع الإلكتروني عبر الأنترنت من ناحية العدد والقيمة خلال عام 2020 لتبلغ 4.59 مليون معاملة محققة ارتفاع يقارب 10 أضعاف (976.4%) مقارنة بالعام الماضي 2019، مقابل قيمة تعامل تعادل 5423,7 مليون دج، بطبيعة الحال كان لجائحة كورونا الدور الأساسي لهذا التطور، أين كان تشجيع معاملات التبادل اللاتلامسية بواسطة وسائل الدفع الإلكتروني. وعند التمعن في الاحصائيات التي صدرت عن موقع جيومنتيك، يتبين أن حصة الأسد من هذه المعاملات كانت تخص قطاع الاتصالات فمثلا عام 2022 بلغ عددها 6,99 مليون عملية وهو ما يعادل 77.6% من إجمالي معاملات هذا العام، أما الحصة الأضعف من المعاملات خلال الفترة كانت تخص عمليات بيع السلع، وهو ما يفسر ضعف آليات التجارة الإلكترونية عبر الأنترنت.

- تطور عدد ومبالغ عمليات السحب على مستوى الموزعات الآلية DAB (2016-2022):

تعد الخدمات التي تتيحها الموزعات الآلية DAB إضافة نوعية في مجال تطوير وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر، خاصة بعد ادراج عمليات جديدة من طرف بريد الجزائر لباقة خدماته عبر هذا الجهاز تجاوزت الاقتصار على خدمة السحب والاطلاع على الرصيد، إلى إمكانية تحويل الأموال من حساب إلى حساب وكذا تعبئة الهاتف النقال، وإمكانية السحب من الجهاز بدون بطاقة، والجدول التالي يلخص لنا حجم وقيمة عمليات السحب التي تمت على الموزعات الآلية خلال 7 أعوام الأخيرة.

الجدول 4: تطور عمليات السحب من الموزعات الآلية (2016-2022) (DAB/ATM)

المبلغ الإجمالي لعمليات السحب (مليون دج)	العدد الإجمالي لعمليات السحب (عملية)	العام
98 822,52	6 868 031	2016
126 398,29	8 310 170	2017
136 233,45	8 833 913	2018
164 116,23	9 929 652	2019
1 073 004,95	58 428 933	2020 (*)
1 728 937,06	87 722 789	2021
2 182 896,69	128 035 361	2022

(\*) بعد انضمام بريد الجزائر إلى التجمع النقدي الآلي (GIE Monétique) في 05 جانفي 2020،  
ستشمل الإحصاءات المنشورة من هذا التاريخ نشاط الدفع الإلكتروني الذي يتم ببطاقتي CIB  
و.EDAHABIA.

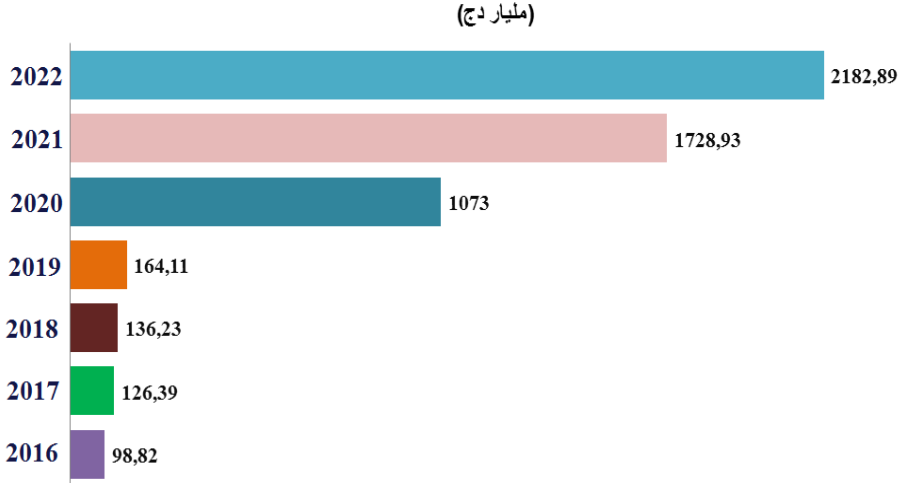
المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على (GIEMonétique، 2023).

عرفت عمليات السحب عبر الموزعات الآلية والدفع باستخدام البطاقات، من حيث القيمة والحجم ارتفاعا كبيرا والذي يمكن تفسيره بوتيرة توجه زبائن كل من المصارف و بريد الجزائر وانحيازهم لاستخدام البطاقات ما بين المصارف مقارنة بوسائل الدفع الأخرى. خلال جائحة كورونا انتقلت عمليات السحب عبر الموزع الآلي ATM/DAB من 9,92 مليون عملية سحب بمبلغ 164 مليار دج خلال سنة 2019 إلى حجم 58 مليون عملية سحب بمبلغ 1073 مليار دج في 2020، أي بمعدل نمو يصل إلى 484% من



حيث العدد و554% من حيث القيمة، والشكل الموالي يعطي صورة أوضح لمستوى تطور مبالغ السحوبات على مستوى الموزعات الآلية خلال الفترة محل الدراسة.

### الشكل 3: تطور المبالغ الإجمالية لعمليات السحب من DAB/ATM (2016-2022)



المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

خلال عام 2022، تجدر الإشارة بأنه تم تسجيل حوالي 128 مليون معاملة على مستوى الموزعات الآلية مقابل قيمة تقارب 2182,89 مليار دج، في حين سجل 87,7 مليون معاملة بمبلغ 1728,7 مليار دج في 2021، بمعدل تطور بـ 46% من حيث عدد المعاملات و 26,27% من حيث القيمة.

### - تطور عمليات الدفع عبر محطات الدفع الإلكتروني TPE خلال (2016-2022):

من ناحية أخرى، سنركز في هذا العنصر على تطور معاملات الدفع التي تتم بواسطة محطات الدفع الإلكتروني TPE منذ عام 2016، نميز مساهمة بطاقات من نوع CIB/EDAHABIA في عدد المعاملات التي تتم على TPE تتبع هذه الفترة اتجاهًا متزايدًا من عام إلى آخر خاصة خلال فترة الجائحة، والأرقام الواردة في الجدول الموالي تترجم هذا.

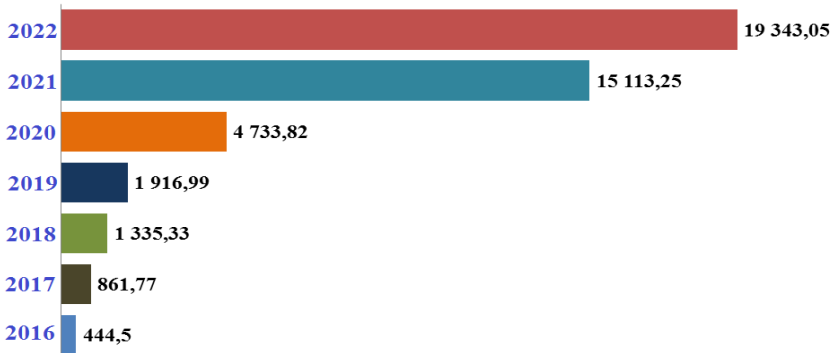
## الجدول 5: عمليات الدفع عبر محطات الدفع الإلكتروني TPE (2016-2022)

المبلغ الإجمالي لعمليات الدفع (مليون دج)	العدد الإجمالي لعمليات الدفع (عملية)	العام
444,50	65 501	2016
861,77	122 694	2017
1 335,33	190 898	2018
1 916,99	274 624	2019
4 733,82	711 777 (*)	2020
15 113,25	2 150 529	2021
19 343,05	2 712 848	2022

(\*) بعد انضمام بريد الجزائر إلى التجمع النقدي الآلي (GIE Monétique) في 05 جاني 2020، ستشمل الإحصاءات المنشورة من هذا التاريخ نشاط الدفع الإلكتروني الذي يتم ببطاقتي CIB و EDHABIA.

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على (GIE Monétique، 2023).

يمكن تفسير هذا الانتعاش في نشاط هذه المحطات، أنه منذ عام 2020 لم يعد الدفع عبر TPE يقتصر على بطاقات بنك CIB فقط، بل يشمل حتى بطاقات EDHABIA من بريد الجزائر، حيث نلاحظ من الشكل أدناه خلال عام 2020 بلغت قيمة عمليات الدفع التي تمت عبر هذه المحطات 4733,82 مليون دج مقابل أزيد من 711 ألف عملية، بمعدل زيادة 146% من حيث القيمة و 159% من حيث عدد العمليات مقارنة بعام 2019.

الشكل 4: تطور مبلغ عمليات الدفع عبر محطات TPE (2016-2022)  
(بالمليون دج)

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

والملاحظ أيضا أن أعلى معدل تطور في وتيرة نشاط هذه المحطات سجل على عام 2021، أين بلغ عدد أو حجم عمليات الدفع بها 2,15 مليون عملية مقابل قيمة 15113,25 مليون دج، ليتحقق بذلك معدل زيادة بنحو 200% -الضعف- من حيث العدد والقيمة مقارنة بعام 2020، ومن جهة أخرى نلاحظ أيضا في عام 2022 رجوع انخفاض معدل التطور إلى مستواه 27% مقارنة بعام 2021.

### 5.2.3 ما الذي يعيق تطور وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر؟

نرى أن تطور الدفع الإلكتروني في الجزائر ليس محصنا ولا منفصلا عن وتيرة النمو الاقتصادي البطيء، ومن أهم المعوقات التي حالت دون تطورها، نذكر ما يلي: (CHEIKH, 2020)

- **الاقتصاد الموازي:** الاقتصاد الجزائري يهيمن عليه القطاع غير الرسمي الذي يجد أرضا مواتية في ظل غياب هذا النوع من وسائل الدفع على حساب الاقتصاد الرسمي.

- **الثقافة النقدية السائدة:** يهيمن التعامل بالنقد على السوق الجزائرية على حساب وسائل الدفع الإلكترونية أو الكتابية، مما يجعل من الصعب تتبع وتحديد التدفقات المالية. إن استخدام وسائل الدفع غير النقد يمكن، إذا جاز التعبير، أن يعيق الأشخاص الذين يرغبون في إثراء أنفسهم بشكل غير قانوني عن طريق منع بعض الأعمال غير القانونية مثل غسيل الأموال والتهريب والتهرب الضريبي، وما إلى ذلك.

- **الافتقار إلى البنى التحتية:** إن انتشار شبكة وسائل الدفع الإلكتروني الذي لا يزال غير كاف إلى حد كبير فيما يتعلق بالموزعات الآلية DAB، ومحطات الدفع TPE، في المواقع التجارية. علاوة على ذلك، فإن معدل التغطية المتعلقة بفروع البنوك لكل عدد من السكان لا يزال في حده الأدنى.

- **هشاشة النظام المصرفي:** إن طبيعة الخدمات المصرفية المقدمة من طرف البنوك الجزائرية التي تمتاز بالبطء والتقليدية، إضافة إلى كون سعر الفائدة منخفضا للغاية، ساهم في عدم ثقة الجزائريين في نظامهم المصرفي.

## 6.2.3 متطلبات ترقية وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر:

لجعل الجزائر تتدرك النقائص التي أعاقه تطور وسائل الدفع الإلكترونية من خلال الاستفادة من التجارب السابقة للدول المتقدمة، وعلى إثر ذلك سنقوم بتقديم مجموعة من الحلول العملية التي من شأنها المساهمة في ترقية وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر، وتتمثل فيما يلي: (سعيد و رامول، 2018، الصفحات 245-247)

- **وجوب الإسراع في تحديث وتطوير البنى التحتية التكنولوجية:** لا بد أن تسعى الجزائر إلى توفير بنية تحتية مناسبة لتوسيع وتحسين وإصلاح الخطوط الهاتفية، وبناء نظم وشبكات جديدة متطورة في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية ذات سرعة وكفاءة واستجابة عالية، وكذا ضرورة إيجاد توازن بين أسعار خدمات الانترنت ومستوي الدخل الفردي وجعلها معقولة وفي متناول الجميع، فضلا عن انشاء نقاط ولوج عمومية للانترنت معتمدة على تكنولوجيا السعة العالية النطاق ومجانيتها، إذ يجب على الجزائر فتح المجال وتحرير خدمات الاتصالات امام الخواص التي يسيطر عليها المتعامل العمومي الوحيد المتمثل في اتصالات الجزائر، وذلك من اجل خلق بيئة تنافسية والتي تكون بمثابة حافز لتشجيع العمل على تطوير وتوسيع انتشار شبكات الاتصالات لتشمل كافة مناطق القطر الجزائري حتى المناطق النائية، وفتح المجال للمنافسة من شأنه خفض تكاليف الخدمات وتحسين النوعية والجودة.

- **تحديث النظام المصرفي والخدمات المصرفية:** إن تقليدية النظام المصرفي الجزائري وتقليدية الخدمات المصرفية المقدمة التي لا تستجيب لأدنى متطلبات الخدمات المصرفية الحديثة يعيق من انتشار وسائل الدفع الإلكترونية ومن أجل النهوض بهذه الأخيرة لا بد من اتخاذ جملة من الإصلاحات منها وجوب الحد من سيطرة القطاع العمومي على السوق المصرفية الجزائرية وذلك بإجراء خصخصة ولو جزئية للقطاع المصرفي في الجزائر وذلك من اجل بعث توازن بين تركيبة القطاعين العام والخاص، وفتح مجال المنافسة مما سيساهم في تحسين الخدمات المصرفية وعصرنتها، أيضا المبادرة بإنشاء الهياكل القاعدية لإطلاق مشروع البنوك الإلكترونية في الجزائر واتخاذ جميع الإجراءات الإدارية المتعلقة بها، وكذا اعتماد الهاتف المصرفي في تقديم الخدمات البنكية وتسهيل اصدار البطاقات

البنكية، يجب تكوين الموارد البشرية العاملة في القطاع البنكي، وذلك ببرمجة دورات تكوينية لتحسين المستوى والرفع من كفاءة الإطارات العاملة في المؤسسات المصرفية.

- **رفع مستوى الحماية والأمان التكنولوجي والقانوني:** يعتبر مستقبل وسائل الدفع الإلكترونية واعتمادها من قبل المؤسسات المالية والمستهلكين مرهون بمستويات الحماية والامان التي تضمنها وتوفرها سواء المتعاملين بها كمقدمي الخدمات على الخط، أو البنوك في مجال استعمال التكنولوجيات الحديثة للاتصالات التي تعتمد أساسا على برامج الحاسوب وقواعد البيانات، حيث إذا كانت مهمة تأمين الدفع الإلكتروني من مهام أصحاب الاختصاص في مجال الاعلام الآلي والتقنين لمعرفة تلك المهارات ولامتلاكهم الخبرات في كيفية رد الاعتداءات المتعلقة بوسائل الدفع الإلكترونية، فهم ليسوا الوحيدين المعنيين بضرورة إرساء الحماية، فالحماية التقنية لا تكون فعالة لوحدها مالم تكن مدعمة بحماية قانونية وإرساء منظومة امنية لوسائل الدفع الإلكترونية لابد من:

- ضرورة توفير مناخ ومحيط قانوني شامل لمختلف الاشكال الجديدة من أدوات الدفع الإلكترونية يضمن أساسا ثقة المتعاملين بفعالية هذه الأخيرة سواء في التشريعات الداخلية، أو حتى على مستوى التعاون الدولي.

- تفعيل الحماية الجنائية للمستندات الإلكترونية وتثقيف العقوبات المتعلقة بالمساس أو اختراق منظومات البيانات الإلكترونية.

- تفعيل أنظمة التوقيع الإلكترونية وتعميم أنشطة التشفير التي تعتمد على تقنيات معقدة بدلا من أنظمة التشفير التقليدية، التي تعتمد على تغيير الأرقام فحسب والتي كان يسهل اختراقها من قبل قرصنة حل الشفرات.

- **توعية المجتمع بمزايا الدفع الإلكتروني:** يشكل في الواقع الأمر تحديا غير مسبوق للعادات والاعتقادات التقليدية التي ترسخت عند المجتمع منذ عقود من الزمن، لذلك لا يمكن التوسع في استخدام وسائل الدفع الإلكتروني بشتى انواعها في الجزائر إلا بوجود خطة اعلامية مدروسة بعناية، تهدف الى نشر والاستعداد النفسي وذلك بتوضيح المزايا

التي يوفرها التعامل بوسائل الدفع الإلكتروني، وكذا موائمة البرامج التكوينية والتعليمية مع هذا النوع من المعاملات الحديثة.

#### 4. خاتمة:

من خلال ما جاء في مضمون الورقة البحثية أصبح من الضروري على الجزائر تبني وعصرنة الأنظمة العصرية في تسوية المعاملات التجارية، خاصة منها وسائل الدفع الإلكترونية التي فرضت نفسها اليوم في تحديد المستقبل الاقتصادي للدول، فقد أنتت لتحل محل وسائل الدفع التقليدية التي أصبحت لا تف بالغرض فحاجة الزبائن والمستهلكين إلى وسيلة دفع تمتاز باختصارها للزمن والمسافات واختزالها للتكاليف أوجب توفير هذه التقنيات الحديثة في الدفع.

خلصت الدراسة الى جملة من النتائج نوجزها في الآتي:

- أستخلص من هذه الدراسة إلى ان الدفع الإلكتروني في الجزائر ما زال في مراحله الأولى، إذ أنه بناء على حجم وقيمة المعاملات التي تمت بواسطة مختلف وسائل الدفع التي جاءت في متن هذه الدراسة، لا يمكننا القول بأنها انتشرت مقارنة بالدول المتقدمة وحتى بعض النامية منها التي احدثت نقلة نوعية لا يستهان بها في ميدان التجارة الإلكترونية واستخدام وسائل الدفع الإلكتروني.

- إن الانتشار المحتشم لوسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر إلى جانب المعوقات التي تم ذكرها، مرتبطة بعدم وجود رغبة سياسية واضحة وصارمة من طرف الحكومة، ويظهر ذلك جليا من تأجيل إطلاق بعض وسائل الدفع الإلكتروني في كل مرة، ومثالا على ذلك جهاز TPE.

- لقد أظهرت الإحصائيات حدوث قفزة نوعية في عدد قيمة عمليات الدفع الإلكتروني خلال فترة جائحة كورونا، لاسيما عمليات الدفع عبر الأنترنت التي عرفت ارتفاعا كبيرا للمرة الأولى منذ طرحها وذلك بسبب الإجراءات التي تم فرضها للحد من انتشار الفيروس، مما ساهم في تحسين ثقافة وثقة التعامل بهذه الوسائل لدى أفراد المجتمع، والاستمرار في استدامها حتى بعد الجائحة.

أما التوصيات التي قدمتها هذه الدراسة في سبيل ترقية هذا النوع من وسائل

الدفع، نذكر منها:

- وجوب الإسراع في تحديث وتطوير البنى التحتية التكنولوجية من خلال فتح المجال وتحرير خدمات الاتصالات امام الخواص التي يسيطر عليها المتعامل العمومي، وفتح المجال للمنافسة من شأنه خفض تكاليف الخدمات وتحسين النوعية والجودة.
- تحديث النظام المصرفي والخدمات المصرفية وذلك بإجراء خصخصة ولو جزئية للقطاع المصرفي في الجزائر وذلك من اجل فتح مجال المنافسة مما سيساهم في تحسين الخدمات المصرفية وعصرنتها، ويجب تكوين الموارد البشرية العاملة في القطاع البنكي، وذلك ببرمجة دورات تكوينية لتحسين المستوى والرفع من كفاءة الإطارات العاملة في المؤسسات المصرفية.
- ضرورة توفير مناخ ومحيط قانوني شامل لمختلف الاشكال الجديدة من أدوات الدفع الالكترونية يضمن أساسا ثقة المتعاملين بفعالية هذه الأخيرة سواء في التشريعات الداخلية، أو حتى على مستوى التعاون الدولي، إضافة إلى تفعيل الحماية الجنائية للمستندات الالكترونية وتشديد العقوبات المتعلقة بالمساس أو اختراق منظومات البيانات الالكترونية
- تفعيل أنظمة التوقيع الإلكترونية وتعميم أنشطة التشفير التي تعتمد على تقنيات معقدة بدلا من أنظمة التشفير التقليدية، التي تعتمد على تغيير الأرقام فحسب والتي كان يسهل اختراقها من قبل قرصنة حل الشفرات.
- إنشاء هيئة مستقلة لمراقبة نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر لأنه أضحى من الضروري الفصل بين المهمة التجارية المحضة للخدمات البنكية الالكترونية ومهمة المراقبة، حيث ستسمح هذه الهيئة بالإشراف على استراتيجية تطوير النظام النقدي قصد تعميم استعمال وسائل الدفع العصرية.

## 5. قائمة المراجع:

- عبد الهادي مسعودي. (2016). الأعمال المصرفية الإلكترونية بنوك إلكترونية و نقود إلكترونية و بطاقات إلكترونية . الأردن: دار البازوري .
- عامر إبراهيم قنديلجي. (2015). الحكومة الالكترونية. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- حمد عبد حسين الطائي. (2019). التجارة الإلكترونية: المستقبل الواعد للأجيال القادمة. الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

- ممصطفى أحمد عبد الرحمان المصري. (2015). إدارة التسويق دراسات الجدوى التسويقية - الأزمات التسويقية، التسويق المصرفي الإلكتروني - التجارة الإلكترونية. الاسكندرية: دار التعليم الجامعي.
- بنك الجزائر. (2022). التقرير السنوي 2021: التطور الاقتصادي والنقدي. الجزائر: بنك الجزائر. نسيمه جبال. (2022). النظام المصرفي الجزائري أمام توصيات لجنة بازل 3 الواقع والآفاق. اطروحة دكتوراه. الجزائر: جامعة الجزائر 3.
- إبراهيم بن مختار. (2022). أحكام المقاصة الإلكترونية لوسائل الدفع. المجلة الجزائرية لقانون الاعمال، 3(1).
- جويده بلعة، و خولة قيمش. (2021). وسائل الدفع الإلكتروني في بريد الجزائر: الواقع والتحديات. Revue Maghrébine Management des Organisations، 6(1).
- سفيان بن نقي ، و فؤاد شعنيبي . (2017). أحكام الشيك الإلكتروني. مجلة القانون والعلوم السياسية، 3(2).
- طه ياسين مرياح، و فطيمة الزهرة عيسات . (2020). وسائل الدفع الإلكتروني بين متطلبات التغيير ومواكبة العصرية. مجلة العلوم الإدارية والمالية، 4(2).
- عبد الجليل مقدم. (2018). واقع ورهانات تطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني وأثرها على أداء البنوك التجارية الجزائرية-دراسة حالة BADR بشار. مجلة ريفاد، 5(2).
- عزوز سعدي، و خالد رامول. (2018). محدودية انتشار وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر (الأسباب و الحلول). مجلة العلوم القانونية و السياسية، 9(1).
- عقبة قطاف. (2021). الواقع المحاسبي لوسائل وأنظمة الدفع الإلكتروني في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة: الشركة الوطنية لتسويق وتوزيع المواد البترولية (نفطال-بسكرة). مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، 7(1).
- فطيمة بوخاري. (2021). تحديات وضرورة تحسين وسائل الدفع الإلكترونية لأداء البنوك في ظل جائحة كورونا -دراسة حالة الجزائر. (الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، المحرر) مجلة جديد الاقتصاد، 16(1).
- كريمو دراجي، و زهير بن دعاس. (2016). تحليل تطور استخدام نظام التسوية اللحظية والمقاصة الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري. مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، 13(2).
- محمد المختار سمالي، و عبد الله البحري. (2021). واقع وسائل الدفع الإلكتروني ضمن السياسة النقدية الجزائر. مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، 6(2).



- محمد بوعتلي. (2022). تقييم واقع البطاقات البنكية و تطورها في البنوك التجارية: دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي. المجلة الجزائرية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 2(1).
- نعيمة مولفوعة. (2017). إحلل وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية. مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، 3(2).
- هاجر أميرة بورايو. (2018). واقع استخدام البطاقات البنكية في الجزائر - دراسة مقارنة لعينة من البنوك العمومية الجزائرية-. مجلة الأبحاث الاقتصادية، 13(1).
- Benmadani, S. (2022). *Les Moyens de Paiement Electronique en Algérie :Etat des lieux et Perspectives. Revue Etudes Economiques, 16(1).*
- CHEIKH, I. (2020, 12 20). *L'importance de la Monétique et des TIC dans les développements économique et bancaire en Algérie. . Récupéré sur Centre Algérien de Diplomatie Économique: <https://algeriancenter.com/limportance-de-la-monetique-et-des-tic-dans-les-developpements-economique-et-bancaire-en-algerie-article-de-imed-cheikh-membre-du-club-dalger-enseignant-banquier-ec/>*
- GIEMonétique .(2023 ,8 25) .Activité paiement sur TPE .GIE Monétique: <https://giemonetique.dz/activite-paiement-sur-tpe/>